٨ سنوات على تأسيس الانتقالي.. من التفويض الشعبي إلى ملامسة حلم استعادة الدولة

الأمناء/المشهد العربي:

يحيي الجنوبيون، الذكرى الثامنة لتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يمثل كياناً سياسيًا يحمل تطلعات الشعب الجنوبي، ونجح في التعبير عن عدالة قضية شعبه على كل المستويات.

ففي الرابع من مايو لعام 2017، شهدت العاصمة عدن "إعلان عدن التاريخي"، حيث فوضت الجماهير الجنوبية الرئيس القائد عيدروس الزبيدي لقيادة المرحلة السياسية الجديدة.

وبعد أسبوع، وتحديدًا في 11 مايو 2017، تم الإعلان عن تشكيل هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، لتكون الممثل السياسي لقضية شعب الجنوب.

تأسيس المجلس الانتقالي خطوة كانت واضحة الأهداف منذ البداية، حيث جاءت تلك الخطوة من أجل إلى استعادة الدولة الجنوبية بحدود ما قبل 22 مايو 1990، وتحقيق تطلعات الشعب الجنوبي في الحرية والاستقلال.

بالفعل، استند المجلس في مسار عمله لتحقيق هذا الحلم الجنوبي، وذلك من خلال تعزيز الحضور السياسي والدبلوماسي للجنوب، وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بقضية شعب الجنوب ليكون ذلك عنوانا لمرحلة تاريخية في تاريخ النضال الجنوبي لتحقيق حلم استعادة الدولة.

أحد أسباب نجاحات المجلس الانتقالي وهو يحمل لواء قضية استعادة الدولة، هو الاصطفاف الشعبي حول المجلس، وهو ما مثل حجر الزاوية في مسيرة الجنوب التحررية.

فعلى مدار الفترات الماضية، أظهر الشعب الجنوبي دعماً واسعًا للمجلس، باعتباره الممثل الشرعي لقضيته العادلة، ما ساهم في تحصين الجبهة الداخلية الجنوبية في مواجهة صنوف ضخمة من المؤامرات التي أثيرت ضد الوطن.

نجاحات المجلس الانتقالي، في العبور بقضية شعبه إلى بر الأمان، جاءت على الرغم من تفاقم التحديات الأمنية والسياسية، حيث تمكن المجلس من

تحقيق إنجازات ملموسة، أبرزها تعزيز الأمن والاستقرار في مناطق الجنوب ومكافحة الإرهاب وتحقيق تقدم في المسار الدبلوماسي والاعتراف الدولي.

يُعد المجلس الانتقالي الجنوبي اليوم ركيزة أساسية في مسار استعادة الدولة الجنوبية، مستندًا إلى دعم شعبي واسع، ورؤية سياسية واضحة، وإنجازات ملموسة على الأرض.

استنادًا إلى هذا الواقع، برهن المجلس الانتقالي الجنوبي على أنه الركيزة الأساسية في مسار استعادة دولة الجنوب العربي، مستندًا إلى دعم شعبي واسع، ورؤية سياسية واضحة، وإنجازات ملموسة على الأرض.

الوالي يشيد بالحراك النسوي الجنوبي: إذا خرجت النساء فلا سلام بعدهن

الأمناء/خاص:

في تصريح سياسي جريء، أكد وزير الخدمة المدنية والتأمينات، الأستاذ الدكتور عبدالناصر الوالي، أن الأوضاع في العاصمة عدن والجنوب تمر بمرحلة شديدة التعقيد، لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، مشيرًا إلى أن هذه المرحلة تتطلب مواقف مسؤولة وجريئة.

وقال الوالي إن المعلمين وأساتذة الجامعات خرجوا في احتجاجات مشروعة نتيجة الانهيار الاقتصادي وتدهور الوضع المعيشي، معتبرًا أن الخدمات والرواتب تحولت إلى أدوات ضغط سياسي تستخدم في إطار الحرب المستمرة على الجنوب.

وأشار إلى أن ما وصفه بـ"الاستشراس في الفساد" واستمرار تعطيل تصدير النفط وموانئ الجنوب، أدى إلى تدهور حاد في قيمة العملة المحلية وارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية، مضيفا: "في عدن، أبسط وجبة باتت تُطلب بكرامة مُهدرة".

وتطرق الوالي إلى المسار التاريخي لنضال الجنوبيين، بدءًا من احتجاجات عام 1994 مرورًا بحرب 2015 التي وصفها بـ"المواجهة الوطنية الكبرى"، مشددًا

على أن الجرحى وأسر الشهداء لا يزالون يتعرضون للإهمال والإهانة رغم مرور عقد على النصر.

وفي تشخيصه لجذر المشكلة، قال الوالي: "الصراع القائم هو حول الشراكة في إدارة الجنوب واحتجازه كورقة تفاوض حتى العودة إلى صنعاء"، مؤكدًا أن ذلك ألقى بتبعاته الكارثية على المواطنين من خلال الفقر، التجويع، والإرهاب الداخلي.

وانتقد الوزير مواقف بعض القوى السياسية الشمالية، التي قال إنها "أدارت ظهرها للحوثي ووجهت سهامها إلى صدور شركائها الجنوبيين"، مشيرًا إلى أن الجنوب بات مستنزفًا سياسيًا وعسكريًا.

وفي ما اعتبره رؤية للحل، دعا الوالي إلى تشكيل حكومة جنوبية خالصة تتولى إدارة شؤون الجنوب من العاصمة عدن، إلى جانب حكومة شمالية تتخذ من مأرب أو تعز مقرًا لها، في إطار شراكة استراتيجية مدعومة إقليميًا ودوليًا، تهدف إلى إنهاء الانقلاب الحوثي سواء بالسلم أو بالحرب.

وختم الوزير تصريحه بالإشادة بالحراك النسوي الجنوبي، مؤكدًا دعم المجلس الانتقالي لمطالب النساء المحتجات في عدن، وواصفًا إياهن بـ"رمز الصبر والسلام"، محذرًا في الوقت نفسه من استغلال تلك الأصوات في أجندات تستهدف مشروع الجنوب الوطني.

وأكد الوالي أن المجلس الانتقالي لن يتخلى عن مسؤوليته تجاه الشعب الجنوبي مهما كانت الظروف، وقال: "إذا خرجت النساء، فاعلموا أن لا سلام بعدهن ولا صبر. ومن كذب، فليجرب".

وفد رفيع من الإنتربول يصل العاصمة عدن بزيارة رسمية تهدف لأمر كبير

الأمناء/خاص:

في خطوة تعكس تصاعد الاهتمام الدولي بالوضع الأمني في اليمن، وصل وفد رفيع من منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، يوم الأحد، إلى العاصمة عدن، في زيارة رسمية تهدف إلى تعزيز الشراكة الأمنية وتقييم جاهزية المرافق الأمنية اليمنية، ضمن إطار برنامج الأمن البحري المشترك الذي تنفذه الإنتربول بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية.

ويضم الوفد الأمني شخصيات بارزة من ضباط التحقيق والتقييم في المنظمة، بينهم سعد محمد الجبوري، وثيليري فيرناندیز، وإبراهيم فرغلي، وكان في استقبالهم عدد من المسؤولين الأمنيين يتقدمهم اللواء محمد ناصر الشبعان، رئيس مصلحة الدفاع المدني، وعدد من قيادات وزارة الداخلية.

ويعتزم الوفد تنفيذ برنامج عمل مكثف يشمل اجتماعات رفيعة المستوى، وزيارات ميدانية لعدد من المؤسسات الأمنية، إلى جانب تنظيم دورة تدريبية متخصصة تستمر لأربعة أيام، تستهدف تعزيز قدرات عناصر أمن الموانئ في التصدي للجريمة المنظمة والتهريب والإرهاب، ورفع كفاءة التعامل مع التهديدات المتزايدة في البحر الأحمر والمنافذ البحرية.

وأكد اللواء الشبعان أهمية هذه الزيارة في ظل التحديات الراهنة، مشيراً إلى أنها تمثل رافعة نوعية في دعم الأجهزة الأمنية اليمنية وتبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية، فيما عبّر وفد الإنتربول عن تقديره لحفاوة الاستقبال، مؤكدين التزامهم بتوسيع مجالات التعاون وتقديم الدعم الفني والتقني للأمن اليمني، في سياق الجهود المشتركة لإعادة الاستقرار محلياً وإقليمياً.

رئيس الحكومة يوجه بتزويد كهرباء عدن بكميات إسعافية من الوقود

الأمناء/خاص:

وجّه رئيس الحكومة سالم بن بريك، بسرعة تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية في العاصمة عدن بكمية إسعافية من الوقود اللازم لتشغيل المحطات وتخفيف معاناة المواطنين.

وتابع بن بريك، مع الجهات ذات العلاقة سير تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بشكل عاجل لمعالجة انقطاعات الكهرباء في عدن، والخطة الجارية لتزويد محطات التوليد باحتياجاتها من المشتقات النفطية اللازمة للتشغيل، مشددا على ضرورة اتخاذ جميع المعالجات اللازمة لتقليل ساعات انقطاع التيار الكهربائي، موجهاً في السياق بسرعة تزويد كهرباء عدن بكمية إسعافية من الديزل المخزون لأحد التجار في مصافي عدن، وكذا اتخاذ الإجراءات اللازمة لوصول شحنتين من الوقود المخصص لمحطات الكهرباء بعدن.

وأكد رئيس الحكومة، أنه يتابع بشكل مستمر مع الأشقاء في تحالف، تأمين كميات كافية من الوقود تساعد على الاستقرار النسبي لخدمة الكهرباء.

مواطنون لـ"الأمناء": تعبنا من الكذب.. لا وقود وصل ولا تحسن حصل

الأمناء/خاص:

عبّر مواطنون في العاصمة عدن، عبر اتصالات هاتفية تلقتها صحيفة "الأمناء"، عن استيائهم الشديد من استمرار تردي خدمة الكهرباء، مؤكدين أن التصريحات الحكومية بشأن التحسن لا تعكس الواقع المعيشي الذي يواجهونه يوميا.

وجاءت هذه الردود بعد التصريح الأخير لرئيس الحكومة سالم بن بريك، الذي وجه فيه بسرعة تزويد محطات الكهرباء في عدن بكميات إسعافية من الوقود، مؤكدا متابعته المستمرة لمعالجة الأزمة.

وقال عدد من المواطنين إن ساعات انقطاع التيار الكهربائي ما تزال تتجاوز 20 ساعة في اليوم، ما ضاعف من معاناتهم في ظل موجة حر خانقة ونقص الخدمات الأساسية. وأكدوا أن الواقع لم يشهد أي تحسن فعلي رغم الوعود المتكررة، مشيرين إلى أن "الحديث عن شحنات إسعافية لا ينعكس على أرض الواقع، ونحن لا نزال نعيش في ظلام دامس".

وطالب المواطنون الجهات المعنية بتحرك عاجل وفعّال لإنهاء أزمة الكهرباء، وليس الاكتفاء بالتصريحات الإعلامية. وأكدوا أن معاناتهم لا تحتمل المزيد من التسويف، وأن الحلول الترقيعية لم تعد مجدية أمام حجم الكارثة الخدمية التي تعيشها المدينة.

النائب البحسني: أصدرنا توجيهات بإنشاء صندوق خاص لتنمية حضرموت

الأمناء/خاص:

أوضح، اللواء ركن فرج سالمين البحسني، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عضو مجلس القيادة الرئاسي، صدور حزمة توجيهات من قيادة مجلس القيادة الرئاسي، لمعالجة الملف الاقتصادي في حضرموت، وفي مقدمتها إنشاء صندوق خاص لتنمية المحافظة، والذي سبق أن أعلن عنه في وقت سابق.

وأكد النائب البحسني، أهمية هذه الإجراءات في تعزيز التنمية والاستقرار الاقتصادي في حضرموت، والاسهام في إنقاذ شركات حقول النفط في المحافظة من الإنهيار، والحفاظ على الثروات بدلاً من إهدارها بسبب الخلافات أو الفساد، فضلاً عن كونها خطوة اقتصادية وإدارية داعمة ومكملة لتطلعات أبناء المحافظة.

وشدد النائب البحسني، على ضرورة أن تأخذ هذه المطالب المشروعة، مسارها الجاد نحو التنفيذ دون تأخير.